الجزء الأول

رأسمالية النهر الأصفر

في ثمانينيات القرن العشرين كنا جميعاً إصلاحيين، وانتقدنا أهداف الماوية البالية وممارساتها، ونظرنا إلى ظروفنا عبر أفكار الغرب. ما حصلنا عليه كان تافهاً ومجرداً؛ لأننا لم نكن ندرك فعلاً ماذا سيحدث للصين عندما تشرع السوق في النهوض، ولم نكن نعلم أن السوق ستوجد أغنياء وفقراء: كنا نعتقد أن الفائدة ستعم؛ وهذا ما حدث فعلاً بضع سنوات.

غان يانغ

السيجار الكوبي كان أول ما لفت نظري. نصف دزينة من علب السيجار الكوبي علامة كوهيب، وروميو وجولييت، ومونتي كريستو، كانت مكدسة على مكتب جانغ ويينغ بطريقة عشوائية تحاكي الفرص الاقتصادية في الصين اليوم. إنها تقريباً رموز الحالة الفرويدية – تساوي قيمتها ما يعادل أضعاف الدخل السنوي لفلاحٍ صيني– وتشبه أهراماتٍ بحجم الجيب، يكدح بصنعها العُمال ليتباهى بها الأغنياء، كناطحات السحاب ثلاث المئة في بكين وشانغهاي والإستاد الأولمبي الجديد، التي تشهد على طبيعة اقتصاد أمسى فيه العمال سلعةً، والمال تقريباً يذهب بسرعة كما يأتي.

لكن جانغ ويينغ يعدّها أيضاً فسحات من الحرية بحجم الجيب؛ منتجات من عالم موازٍ -جمهورية من الغرب- بنيت بمحاذاة دولة الصين الشيوعية؛ دولة يأمل أن تتفوق ديناميكيتها تدريجياً على آخر آثار الماوية الباقية وتحلّ محلها. وكغيره من الليبراليين الاقتصاديين - أو أعضاء «اليمين الجديد» كما يسميهم خصومهم- يعتقد جانغ ويينغ أن الاقتصاد الموجه هو أساس الاستبداد السياسي، وأن حرية الصين لن تتحقق حتى يتم تفكيك القطاع العام وتصفيته، وحتى تتضاءل الدولة وتتحول إلى بقايا دولة هدفها في الأساس حماية حقوق الملكية. آنذاك فقط، وبحسب ما يقول «اليمين الجديد» ستتمكن الطبقة المُمَلَّكَةُ -أي مجتمع مدني جديد-من وضع أسس السياسات الديمقراطية. لذلك، فعلب السيجار لا تُبيّن فقط أن الاغتناء هو شيء مجيد، بل هي معالم على طريق الحرية بوصفها رموزاً للثروة الخاصة.

خلف مكتب زانغ ويينغ خزانة عرض ذات واجهة زجاجية تزخر بجوائز وميداليات مسيرة مميزة: كتب كتبها ونشرها، وصور له مع حائزين على جوائز نوبل ورجالات دولة، وشهادات من جامعاتٍ رائدة، وجائزة «رجل العام في الاقتصاد الصيني» من التلفاز المركزي الصيني (CCTV) في عام 2002؛ كلها تعزز الملحوظة التي عرضها البروفسور جانغ ويينغ؛ وهي أنه أحد أشهر علماء الصين. لكن الحياة في الوقت الحاضر أصبحت أقسى على علماء من أمثال جانغ ويينغ، فبعد ثلاثين عاماً من تمتعهم بالقوة والمنعة مع الأفكار المستوردة من الغرب، يشعر علماء الاقتصاد

اليوم أن الصين قد انقلبت عليهم. إذ تظهر استطلاعات الرأي أن رجال الاقتصاد هم المجموعة الأقل شعبية في الصين - على مستوى مراقبي المرور وبائعي السيارات المستعملة في المملكة المتحدة. فالغضب الشعبي المتنامي بسبب تكاليف الإصلاح، واحتجاجات العمال المسرّحين، يتزامن مع الخوف من عمليات الهدم غير القانونية والفساد والأجور والرواتب التقاعدية غير المدفوعة، ونتيجة لذلك، يتحدى «اليمين الجديد» أفكار السوق، ويدافع عن نموذج ألطف للرأسمالية. وتدور معركة من أفكار تحرّض الدولة على السوق، والمقاطعات الساحلية على الداخلية، والمدن على الأرياف، والأغنياء على الفقراء.

ديكتاتورية علماء الاقتصاد

إن سر النجاح يكمن في التوقيت الصحيح، وقد كان توقيت جانغ ويينغ مثالياً. فقد تخرّج في علم الاقتصاد عام 1982- تماماً في الوقت الذي كانت فيه عملية الإصلاح والانفتاح التي بدأها جياوبينغ تكتسب زخماً. من الصعب على الغربيين، الذين اعتادوا على العيش في مجتمع مفتوح متوالد بالانقسام، أن يفهموا دولة ذات أهداف محددة مثل صين دنغ. فكثيراً ما يستخدم جانغ ويينغ كلمة «المبشّر» ليصف التصميم الذي تابعت به الصين سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي. وعلى نحو مماثل، يستحضر فرانز كافكا، المؤرخ المُبَرِّز لحياة المجتمع المغلق، أحادية هدف السلطات الصينية في مرحلة مختلفة في مقالٍ له يتحدّث فيه عن سور الصين العظيم، إذ يقول:[1] «قبل أن يبدأ البناء بخمسين

عاماً، وعلى امتداد كامل المنطقة الصينية التي كانت إحاطتها بالسور مقررة، اشتهر فن العمارة، ولا سيما أعمال البناء، بأنه من أهم فروع المعرفة، ولم تُعرف الفروع الأخرى إلا بقدر ما كانت تتصل به». حين تخرّج جانغ وبينغ في الجامعة عام 1982، كان ثمة سور جديد يتعين بناؤه؛ ألا وهو: اقتصاد السوق الصيني. كان الحزب الشيوعي قد أعلن أن النمو الاقتصادي هو «المهمة الرئيسة»، وفجأة أراد الجميع أن يصبحوا علماء اقتصاد[2]. «فاكتسب علم الاقتصاد قوة علم الأخلاق» كما يذكر وانغ هوي. ومع نمو الاقتصاد ازداد نفوذ علماء الاقتصاد وثرواتهم، فسيطروا على لجان العمل الحكومية، ووضعوا خطط الخصخصة، وشغلوا مناصب أعضاء هيئات مجالس إدارة الشركات المخصخصة حديثاً [3] (131 من أصل 274 مديراً مستقلاً في الشركات المدرجة حالياً هم من علماء الاقتصاد الأكاديميين). لقد أصبحوا كهنة الصين الكبار الجدد الذين تفوقت حججهم، على نحو متزايد، على حجج العلماء الماويين المحظور عليهم الهجرة[4] (الذين عُرفوا استهزاءً بـ فان شيبة fanshipai أو جماعة «مهما يكن»؛ وذلك لأنهم كانوا يؤيدون القرارات السياسية التي كان يتخذها القائد ماو مهما تكن).

إن «ديكتاتورية علماء الاقتصاد لدنغ شياوبينغ»؛ كما كان يدعوها علماء السياسية والفلاسفة وعلماء الاجتماع الساخطون، قدمت نتائج مدهشة. إذ استطاعت بمعدّل نموٍ بلغ 9 في المئة طوال ثلاثة عقود، أن تجعل من الصين ثالث أكبر اقتصاد في العالم عام 2007. وقد تخلّص ثلاث مئة مليون شخص من الفقر المدقع، في حين غادر 200 مليون

شخص مزارعهم للعمل بالصناعة. وانضم مئة مليون إلى ما يُسمى بالطبقة الوسطى، في حين أصبح 500,000 من أصحاب الملايين. ودخل جيل جديد من الشركات الصينية إلى منظومة المؤسسات العالمية، مثل شركة لينوفو العملاقة للحواسيب التي اشترت أي بي إم، وشركة نانجينغ للسيارات التي اشترت إم جي روفر.

كانت معجزة الصين الاقتصادية تدين كثيراً لتوقيتها الجيد، مثلما كان نجاح زانغ ويينغ؛ على خلاف نظرائه الروس والأمريكيين اللاتينيين الذين طبقوا بسرعة إجراءات تحرر اقتصاداتهم وخصخصتها -أي ما يُعرف «بعلاج الصدمة الاقتصادية». ولم يكن الزعيم الصيني دنغ شياوبينغ مخولاً القيام بإصلاح جذري، ثم إن كثيراً من مسؤولي الحزب الشيوعي مثل تشن يون، ولي شيانيان، وودنغ ليكن كانوا معارضين لإصلاحات السوق. فقد ظلّوا يعتقدون أنه يمكن معالجة مشكلات الصين عبر تحديث الاقتصاد المَوَجَّه، وجعله «علمياً أكثر» كنظيره السوفييتي. لذلك، كان دنغ شياوبينغ وحلفاؤه عاجزين عن وضع مخطط تفصيلي أو جدولٍ زمني للتحوّل الاقتصادي في الصين. وعوضاً من ذلك، فضّلوا ببراعة «أن يبحثوا عن خطوات آمنة لاجتياز الطريق»؛ فقاموا بإحداث تغيرات تدرجية خطوة فخطوة، دون التحدث عن وجهتهم النهائية. وتحقيقاً لمنفعة بلاده الدائمة، اهتم دنغ شياوبينغ بنصيحة برتولت برتش القائلة: عندما يكون هناك عقبات، فأقصر مسافة بين نقطتين هي الطريق المتعرج.

قرية الحمير الوحشية

عند جانغ ويينغ قصة رمزية محببة لشرح إصلاحات الصين[5]؛ إذ يروي قصة تتحدث عن قرية يعتمد سكانها على الخيول للقيام بأعمالهم اليومية. شيوخ القرية الذين كانوا يدّعون دوماً أن خيولهم هي أفضل من الحمير الوحشية التي تُستخدم في القرية المجاورة، كانوا يوبخون كل من يحاول أن يشك في ادعائهم هذا. ولكن مع مرور الوقت، أدرك الشيوخ أن الحمير الوحشية في القرية المجاورة هي في الحقيقة أفضل من الخيول الكسولة والجشعة، التي دافعوا عنها بحماسة شديدة. لذلك، بعد سنوات من الإشادة بفضائل الحصان، قرروا تبني الحمار الوحشي. إلا أن العقبة الوحيدة التي كانت تواجههم، هي تغيير عقيدة القرويين الذين قد غُسلت أدمغتهم على مر العقود حتى أصبحوا يبجّلون الحصان. لذا، قاموا بوضع خطة ذكيّة؛ ففي كل ليلة عندما كان يخلد القرويون إلى النوم، كان شيوخ القرية يقومون برسم خطوط سوداء على بعض الخيول.

وحين يستيقظ القرويون -مصدومين من وجود الحيوانات الشريرة بينهم- كان الزعماء يطمئنونهم إلى أن هذه الحيوانات هي في الواقع ليست حميراً وحشية، بل هي الخيول القديمة نفسها لكنها مزيّنة ببعض خطوط غير مؤذية. فأصبح القرويون معتادين على وجود الحيوانات المزينة بغرابة بينهم. وبعد مدة طويلة من الزمن، بدأ زعماء القرية يستبدلون بالخيول الملونة حميراً وحشية حقيقية. هذه الحيوانات المدهشة غيّرت مستقبل القرية، إذ زادت الإنتاجية وعم الخير على جميع أرجاء القرية.

بعد عدة سنوات فقط -بعدما استُبدل بكل الحمير الوحشية خيولاً في مدة طويلة، واستفادت القرية عدة سنوات من الازدهار- استدعى شيوخ القرية المواطنين وأخبروهم بأن قريتهم هذه هي قرية حميرٍ وحشية، وأن الحمير جيدة والخيول سيئة.

تُعد قصة جانغ ويينغ الرمزية شرحاً لواحدة من أشهر أفكاره، وهي نظرية «التسعير الثنائي المسار»[6]، التي طرحها المرة الأولى عام 1984. وحاول أن يثبت أن «التسعير الثنائي المسار» سيسمح للحكومة بالانتقال من اقتصادٍ يحدد فيه المسؤولون الحكوميون الأسعار، إلى اقتصاد آخر يحدد فيه السوق الأسعار، دون التخلي عن التزامها بالاشتراكية علناً، أو مواجهة معارضة الحكومات المحلية التي لها مصلحة خاصة بالتخطيط المركزي. وبحسب طريقة جانغ ويينغ ظلت تباع بعض السلع والخدمات بأسعار مضبوطة رسمياً، في حين بيعت سلع أخرى بأسعار السوق. ومع مرور الوقت، ارتفعت تدريجياً نسبة السلع المبيعة بأسعار السوق، إلى أن بيعت جميع المنتجات تقريباً بأسعار السوق في أوائل التسعينيات. تمثّل مقاربة «المسار الثنائي» اتحاد البراغماتية* والتّدرّجية**، الذي سمح لإصلاحيي الصين بالالتفاف حول العقبات بدلاً من مواجهتها مباشرة. فبدلاً من تصفية نظام التخطيط المركزي القديم، ابتكروا في البداية واقعاً بديلاً إلى جانبه. وحين سارت الأمور على ما يرام، أعادوا تكوين النظام القديم، لإعطائه أفضل مزايا الإصلاحات الحديثة.

رأسمالية غوان زو: من ثورة دائمة إلى تجديد دائم

لم يكن جانغ ويينغ الشخص الوحيد الذي دعا إلى التسعير «الثنائي المسار»، لكنه أول من قام بذلك علناً. وسرعان ما حصل على وظيفة ممتازة للعمل في لجنة للإصلاح المؤسسي الحكومي، وظل مسؤولاً عنها من عام 1984 حتى عام 1990. كان جانغ ويينغ عضواً في مجموعة من المسؤولين الشباب الذين استطاعوا أن يجعلوا أفكار السوق مستساغة لدى النخبة الشيوعية القديمة. كان هدفهم رسم الخطوط على الحمير الوحشية بقدر ما يستطيعون - لابتكار سوقٍ موازية داخل قوقعة الصين الاشتراكية.

كانت قد بدأت إصلاحات الصين الاقتصادية في الريف بحل «الكوميونات* الشعبية، وإنهاء المزارع الجماعية في عام 1979. قبل ذلك، أكثر من عقدين من الزمن، كانت الحياة في الريف قد نُظمت في «وحدات عملٍ» جماعي للعيش والعمل والأكل الجماعي. كان المقصود من وحدة العمل أن تحلّ محل الأسرة، التي تمثل الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية. ومع قدوم «عصر الانفتاح والإصلاح»، أُغلقت هذه المزارع الجماعية، وحلت مكانها مزارع صغيرة تديرها أُسرٌ مستقلة تقرر ماذا تريد أن تزرع، والأهم من ذلك هو احتفاظها بالأرباح التي تنتج من عملها، مما أدى إلى طفرة هائلة في الإنتاج الزراعي، خلّصت آلاف العمال من العمل في الحقول. وسرعان ما وُظف هؤلاء العمال في مجموعة جديدة من المعامل الخاصة -عُرفت

* البراغماتية: (م) المذهب العملي، فلسفة الذرائع: فلسفة أمريكية تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصدقها.

** التّدرّجية: (م) سياسة تدعو إلى الإصلاح التدريجي.

«بمشروعات البلدة والقرية»- انتشرت في جميع أنحاء الريف. إن الثروة التي نتجت عن ثورة الصين الريفية سمحت للحكومات المحلية بالاستفادة من العائدات التي تنتج من الصناعة الخاصة. لكن هذه المحاولات البدائية لدخول السوق لم تكن هي الشرارة التي أثارت حماسة جانغ ويينغ وزملائه؛ لقد كانت هذه البداية ليس إلا.

وفي بحثهم عن صينٍ جديدة، تجاوزت تطلعاتهم السهول الريفية الداخلية التي بدأ فيها الإصلاح الاقتصادي، فنظروا إلى المقاطعات الساحلية الشرقية المقابلة. ففي أوائل الثمانينيات، كانت شنزن قرية صيد عادية، توفر معيشة ضنكاً لسكانها الذين يبلغ عددهم بضعة آلاف. وبعد مضي ثلاثة عقود، أصبحت شنزن رمزاً للرأسمالية الصينية التي أنشأها جانغ ويينغ وزملاؤه. وبالنظر «إلى قربها من هونغ كونغ اختارها دنغ شياوبينغ» لتكون أول منطقة اقتصادية خاصة؛ مقدماً لزعمائها مزايا ضريبية، وتحرراً من الأنظمة الحكومية، ورخصةً لريادة أفكار السوق الجديدة. لم يكن يرغب مهندسو الإصلاح في شنزن في تكرار الثورة الصناعية ذات التقنية المتواضعة، التي كانت قد بدأت في الريف إبان «عصر الانفتاح والإصلاح»، بل أرادوا إقامة منشآت صناعية رئيسة مركزة ذات تقنية عالية، يمكن أن تنتج كمياتٍ هائلة من مختلف السلع ذات القيمة المضافة العالية، التي يمكن أن تنافس السلع الغربية مباشرة. ولكي تتمكن السلطات من السيطرة على التقانة ورأس المال وتحقق أحلامها، بدأت بجذب الاستثمارات من الخارج. حيث نجحت شنزن وحدها في جذب ما يزيد على ثلاثين مليار دولار من الأموال

الأجنبية، لتشييد المصانع وشق الطرقات وتطوير مرافئها. كان السر في نجاح شنزن هو اعتمادها على الصادرات، بدلاً من اعتمادها على الاستهلاك المحلي لدعم نموها. ثم إن قرار فتح «المناطق الاقتصادية الخاصة» على العالم الخارجي قدّم دعماً لتطوير القطاع الخاص؛ لأن الشركات الأجنبية يمكن أن تقيم مشروعات تجارية مشتركة وشركات مسهمة. ونتيجة لذلك[7]، في عام 1992، كان نصف النتاج الصناعي في الصين من إنتاج القطاع الخاص.

هذا النمط من بناء مناطق تجريب راديكالية (تحدث تغييرات جوهرية) لإنتاج مزيد من السلع والخدمات القيّمة على نحو تدريجي، كان العامل الأساسي لنجاح الصين. كان نمطاً لصناعات مركزة جداً، تطلّب تمويلها استفادة من المدخرات المالية الضخمة للبلاد، ومن عائدات الصادرات لا من الاستهلاك المحلي. وكان يعتمد على استغلال الطبقة العاملة، حيث استطاعت المناطق الساحلية أن تجذب أعداداً لا حصر لها من عمال الريف، لخفض رواتب العمال في المدن. إن حرية العمل هي التي سمحت للثروة بأن تنتقل شيئاً فشيئاً من الأغنياء إلى الفقراء على نحو طبيعي، بدلاً من توزيعها على نحو واعٍ. فقد أعلن دنغ شياوبينغ بوضوح أنه «لا بد من أن يغتني بعض الناس أولاً»، زاعماً أن المناطق المختلفة ينبغي أن «تأكل في مطابخ منفصلة»، بدلاً من وضع مواردها في «قدرٍ واحدة مشتركة». ونتيجة لذلك، استطاع إصلاحيو المقاطعات الشرقية أن يتخلّصوا من عبء المناطق الداخلية الفقيرة

وأن يندفعوا نحو الأمام.

بدا أن انطلاقة المناطق الساحلية ستدعم مطالب أجيالٍ من الإصلاحيين الصينيين، الذين تسبب التوجه المحافظ في المقاطعات الداخلية بتراجع بلادهم، الذي منع الصين من منافسة الحضارات الأخرى المطلة على البحار مثل بريطانيا، وفرنسا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنت السوق، والتجارة، والتجديد. لكن الإصلاحات التي جرت في الثمانينيات أطلقت عملية تغيير اجتماعي تجاوزت الاقتصاد، حيث دعاها الصينيون «الحمى الثقافية». وقد بلغت أوجها في شهر حزيران / يونيو من عام 1988، مع عرض برنامج وثائقي من ستة أجزاء يدعى «مرثاة النهر» في وقت الذروة على قناة التلفاز الحكومية الرئيسة. وقد استخدم المسلسل قصة النهر الأصفر* -غالباً ما يُشار إليها بقصة «النهر الأم»؛ لأنه يُعد مهد الحضارة الصينية- لشن هجومٍ مباشر وعنيف على التقاليد الصينية.

فبدلاً من قبول المثال الرومانسي للنهر الأصفر، بوصفه تمثيلاً للعظمة الصينية، قدمه المسلسل -مع ضحاياه التي لا تعد ولا تحصى بسبب الفيضان والجفاف- على أنه عدو الشعب الصيني؛ الرمز الأساسي لشخصيتهم اللاعقلانية المتجذرة فيهم والمضطربة. كل حلقة من حلقات المسلسل استهدفت تقليداً صينياً معيناً كان يعوّق تقدم البلاد. وعلى سبيل المثال، فقد عدّ سورَ الصين العظيم رمزاً لعزلة لا معنى لها، في حين جرى التهجم على سلالة مينغ بسبب حظرها النشاط البحري[8]. واستطاع أسلوب الراوي اللاذع أن يوصل هذه

النقطة منذ الحلقة الأولى من المسلسل: «هناك جانب مبهم في روحنا الوطنية: إنه إيمانٌ أعمى بأن كل ما لحق بنا من عار في القرن الماضي كان نتيجة ابتعادنا عن ماضينا المجيد. فمنذ عام 1840، استخدم بعض الناس عظمة الماضي وأمجاده ليخفوا ضعف وضعنا الراهن وتخلّفه... مع ذلك تبقى الحقيقة، فحضارتنا تُحتضر». لقد طالب الرواة الصين بأن تكسر قيود المجتمع التقليدي التي عوّقت عملية التحديث في البلاد. وادعوا أنه يجب على الصين الآن أن تبتعد عن الريف، ولا تركز نشاطها على النهر الأصفر، بل بالأحرى على عالم المحيط الأزرق، وعلى العالم القائم خلفه؛ وهنا تعرض اللقطات الأخيرة من المسلسل تلاشي النهر الأصفر في بحرٍ عظيم يرمز إلى قوة العالم الغربي الذي اعتنق الحداثة. بدأ طلاب جامعات الصين وكلياتها، يناقشون ويبحثون تلقائياً في القضايا التي كانت تُثار في كل حلقة من حلقات مسلسل «مرثاة النهر». وقد بيعت خمسة ملايين نسخة من السيناريو، حيث أصبح من فوره أكثر الكتب مبيعاً. وقام رئيس الوزراء الإصلاحي زهاو زيانغ بإعادة بث المسلسل على القناة الرئيسة للتلفاز المركزي الصيني.

بعد مرور أقل من سنة على عرض المسلسل، انعطفت الحمى الثقافية انعطافاً سياسياً واضحاً في المظاهرات التي اندلعت في ساحة تيانانمن عام 1989. إذ سرعان ما تحولت المسيرة، التي بدأت لإحياء ذكرى الأمين

* النهر الأصفر: نهر هوانغ هو ثاني أطول نهرٍ في الصين، يمر عبر الأجزاء الشمالية الوسطى من البلاد.

العام للحزب الشيوعي السابق هيو واوبنغ في 15 من شهر نيسان / أبريل، إلى احتجاج واسع للمطالبة بالإصلاح السياسي، وحقوق العمال، ووضع نهاية للفساد الوظيفي. هذا العرض المدهش للقوى الشعبية، الذي هيمن على شوارع بكين طوال ستة أسابيع، قدّم للعالم لمحة عن صين ديمقراطية جديدة، إلى أن قام الجنود والدبابات بسحقه في 4 من شهر حزيران/ يونيو عام 1989؛ كانت عملية القمع هذه أكثر من فاجعة إنسانية، وأصبحت مرحلة مميزة للتطور السياسي والاقتصادي للصين.

قصتا تيانانمن

وانغ هوي واحدٌ من الطلاب الذين كانوا يتسمّرون أمام شاشة التلفاز في أثناء عرض حلقات مسلسل «مرثاة نهر». وكان منهكاً بالإعداد لنيل درجة الدكتوراه في الأدب الصيني عندما انضم إلى المظاهرات الطلابية عام 1989. كان وانغ هوي، شأنه شأن كثير من المثقفين الشباب، مؤيداً لسياسة «فتح الأبواب» التي ينادي بها دينغ زياوبينغ، ومؤمناً بقدرة السوق الكامنة. ولكن عندما غادر وانغ هوي المظاهرات آخر مرة، بدأ رحلة فكرية ستؤول إلى تغيير نظرته إلى العالم، إذ قال:[9] «في الصباح الباكر في الرابع من حزيران عام 1989، عندما غادرت ساحة تيانانمن برفقة آخر مجموعة من زملائي في الدراسة، لم أشعر بأي شيء سوى الغضب واليأس». بينما كانت الحكومة تعتقل منظمي الاحتجاج وتعاقبهم، فرّ وانغ هوي إلى الجبال وأمضى هناك سنتين متوارياً عن

الأنظار، أخذ يتعرّف أكثر إلى الفلاحين والعمال الذين جعلته تجاربهم يشك في عدالة الأسواق الحرة (غير المنضبطة)، وأقنعته تلك التجارب بأن على الدولة أن تؤدي دوراً في منع الظلم والتفاوت الاجتماعي.

حتى عام 1989، ظلّ المثقفون الإصلاحيون يؤيدون مسيرة التطور غربية الطابع، معتقدين أن الليبرالية السياسية والاقتصادية هي عملية متكاملة لا تشوبها شائبة، وستفيد كل الشعب الصيني. أما خصومهم، فكانوا «المحافظين» المؤيدين الوضعَ الراهن للنهج الماوي الذي كان قائماً. بعد سفك الدماء، انقسم الإصلاحيون إلى معسكرين: معسكر «اليمين الجديد» بقيادة مفكرين، مثل جانغ وينيغ، الذين يرون الأسواق الحرة هي أكثر الأهداف أهميةً، وهم مستعدون للتكيف مع التسلطية السياسية؛ أما معكسر «اليسار الجديد» الذي سنعرف عنه أكثر لاحقاً، يتزعمه باحثون، مثل وانغ هوي، الذي يشدد على تحقيق المساواة والديمقراطية السياسية على حساب حرية السوق الشاملة.

كانت هذه التوترات ملازمة للتظاهرات نفسها. لقد اعتقدنا في الغرب أن مذبحة تيانانمن هي مجرد مواجهة بين دولة شيوعية وحشية متخلّفة، ومجموعة من الطلاب يتطلعون إلى أن يصبحوا جزءاً من الديمقراطية الليبرالية للعالم الرأسمالي. ولكن في إحدى المقالات المهمة التي تتحدث عن معنى عام 1989 (الذي كتبه وانغ هوي مستعيداً أحداث الماضي من المنفى في عام 1997)، يحول هوي الضوء عن المثقفين والطلاب ليسلطه على شريحة أوسع من العمال، الذين جاؤوا إلى الساحة وهم يحملون[10]

مطالب اجتماعية واقتصادية أكثر واقعية. حيث إن ما دفعهم إلى المشاركة في هذه الاحتجاجات هو استياؤهم المتزايد من إصلاحات السوق الجذرية عام 1988، التي أحدثت زيادة في التضخم ومزيداً من التفاوت الاجتماعي. هؤلاء العمال لم يكن لديهم أي رغبة في أن يكونوا جزءاً من الغرب. وفي الواقع، إن كل ما أرادوه هو استقرار الأسعار، وتحقيق أمن اجتماعي، ونهاية للفساد والمضاربة في الأسواق المالية. ينظر وانغ هوي إلى بواعث قلقهم بوصفها جزءاً من المقاومة العالمية لليبرالية الجديدة، مشبهاً أحداث تيانانمن بأعمال الشغب المناهضة للعولمة، التي اندلعت في سياتل وجَنَاوا.

وفقاً لما يقول ونغ هوي فإن هناك محورين مختلفين في الساحة: مجموعة تريد الرفاهية الاجتماعية والحماية من السوق؛ وأخرى تريد الديمقراطية والحماية من الدولة الشيوعية الديكتاتورية، إن كان المحتجون قد واجهوا في اتجاهين مختلفين، فقد كانت حال القمع التي أعقبت الاحتجاجات كذلك. ووفقاً لـ ونغ هوي، فإن عملية القمع لم تخرس فقط النداءات المطالبة بالديمقراطية، بل قضت أيضاً على النقاش العام المتعلّق بالقضاء على التفاوت الاجتماعي. فما إن انتهت الدبابات من عملها، حتى تسارعت عملية فتح السوق. أما إصلاحات الأسعار التي جرت الدعوة إلى وقفها في النصف الثاني من عام 1988، فقد طُبقت في أيلول/ سبتمبر عام1989. وبعد أن فرض دنغ شياوبينغ نفسه من جديد على «المحافظين» في عام 1992 –مستفيداً من «جولته

الجنوبية» الشهيرة لمدينتي غوان زو وشنزن الساحليتين ليورد من جديد الحجج تأييداً- تبعت ذلك تغييرات كثيرة. الفساد، والتهريب، والتوزيع الجائر للأصول المالية، وتسلّط الجماعات المستفيدة على السياسة العامة، والتوسع المفرط في تجارة العقارات، ومشكلات نظام الخدمة الاجتماعية، والهموم البيئية، وجميع المشكلات التي كان يشتكي منها المحتجون، بدأت تتفاقم على نحو مطرد.

على أي حال، كان المقصود من التهديد بالقيام بعمليات قمع إضافية هو التقليل من سخط المجتمع. وكما يقول وانغ هوي «كما نسي الناس[11] صوت التشظي الاجتماعي، وهو يُدوّي وراء الاهتياج في تيانانمان، فإنهم لن يستطيعوا أن يتذكروا أن عصر السوق الذي يُشار إليه اليوم «بالليبرالية الجديدة» يختبئ خلف الأطياف السياسية لأولئك الذين كانوا في الساحة، وأنه بهذه الطريقة فقط قد ضمن عدم تكرار أي احتجاج اجتماعي عليه ثانية».

إن ما يعنيه وانغ هوي، هو أن الوجه البيروقراطي الممل للحزب الشيوعي التقليدي قد حجب أوسع عملية طموحة لفتح السوق والخصخصة يشهدها العالم على الإطلاق. وبالإشارة إلى أن ثورة السوق هي ثورة «اشتراكية بخصائص صينية»، كانت السلطات قادرة على الاستشهاد بأقوال ماركس وماو لإعادة تقديم أفكار ميلتون فريدمان وفريدريك هايك. يعتقد وانغ هوي أن الدبابات التي سحقت الازدهار الفكري الواعد للثمانينيات، كانت تعمل نيابةً عن تعصب السوق لا

عن الماوية. مقابل مشهد القمع الذي كان إعادة ترسيخٍ للإيديولوجية الماوية، كانت السلطة التسلطية تعمل على إخماد مخاوف العمال حيال التفاوت الاجتماعي. هذه هي رواية وانغ هوي لقصة الحمار الوحشي، إذ يعتقد وانغ هوي أن سنوات الصين الخمس عشرة الماضية بدت ضرباً من الهلوسة[12]:

> إن أولئك الذين اعتقدوا أن التحرّك قد سرّع من عملية التطور الديمقراطي في الصين، اكتشفوا أنهم قد أُعيدوا فجأةً إلى عصرٍ كانوا يظنون أنه قد انقضى - عصر اللغة القديمة، والأساليب القديمة والشخصيات القديمة، والتصريحات القديمة، والوجوه القديمة التي كان ينبغي أن تنسحب من مسرح الأحداث، فقد عادت كلها ثانية إلى مسرح الأحداث. هذه الأساليب القديمة أوجدت تأثيراً مهلوساً، إلى حدٍ لم يعد أي أحد يعي حقيقة أن الهدف الفعلي من وراء الإجراءات القمعية كان استعادة الروابط تماماً بين آليات السوق التي بدأت تنهار.

بدا الأمر في الظاهر كما لو أن الحرس القديم كان يعيد تأكيد أساليبه الشيوعية، ولكن في الحقيقة، كان يجري دفع قوى السوق إلى الأمام بسرعة غير مسبوقة. وهذا أوجد موقفاً مثيراً للسخرية، حيث أصبح علماء اقتصاد اليمين مثل جانغ ويينغ -الذين يحبون التحدث عن انهيار الدولة- في الواقع، هم أكبر المستفيدين من حكم الحزب الواحد. لقد طبّق الشيوعيون بكل إخلاص أفكار جانغ وينغ للإصلاح،

في حين أخمدوا أصوات اليسار المنتقدة.

لم يكن جانغ وينغ واثقاً تماماً من كيفية سير الأمور؛ لذلك غادر بكين قاصداً جامعة أوكسفورد لدراسة الدكتوراه تحت إشراف جيمس ميرليز الحائز على جائزة نوبل.

عند عودته إلى الصين عام 1994، استمرت السرعة الجنونية لعملية الإصلاح. وكان حجم القطاع الخاص قد نما نمواً مطرداً، وتخلّصت الصين من الإهانة الدولية التي لحقت بها بسبب عملية القمع الوحشي للمظاهرات. فعاد جانغ وينغ مباشرة إلى العمل، مقسماً وقته بين الأعمال التجارية وعالم السياسة والعالم الأكاديمي، بالإضافة إلى اشتراكه في عدد من لجان العمل الحكومية، فهو يدير كلية غوانغوا المحترمة للإدارة في جامعة بكين، ويقوم بتقديم الاستشارات إلى مجموعة من كبريات الشركات في الصين. وقد بات منذ 1995 من أكثر الاقتصاديين الذين يرد ذكرهم في الصحف الاقتصادية الصينية.

وانغ هوي وإصلاحيو الجناح اليساري أمضوا وقتاً عصيباً في تسعينيات القرن العشرين. فقد صدمتهم وحشية الهجوم على المحتّجين، وأربكهم ذلك التحالف الغريب بين الحزب الشيوعي والنخبة الرأسمالية الجديدة، وقد أثار استياءهم الحجمُ المتنامي للفكر الذي يؤمن بأن التاريخ قد وصل إلى نهاية حتمية، فتوارى هو وزملاؤه عن الأنظار، ولجؤوا إلى استخدام

الأسلحة الثلاثة التي يستخدمها جيمس جويس ضد القمع: «الصمت، والنفي، والدهاء».

نهوض «اليسار الجديد» في الصين

التقيت بوانغ هوي في «مقهى المفكر»، مكان مشرق وجميل فيه أرائك مريحة وقهوة إيطالية منعشة. يعتلي المقهى مبنى واحدة من أكبر مكتبات بكين، ويقع على مقربة من ثلاثٍ من أرقى الجامعات في البلاد -جامعات تسينغوا، بيدا، رنمين- فهو يمثّل صوت الدردشة الثقافية الجادة. إن حاضر وانغ هوي قد تغلّب على يأسه، فهو يبدو بمظهر المثقف الشهيرالعريق: رجل نحيل ذو شعرٍ قصير، مرتدٍ سترة بنية اللون وكنزة سوداء بياقة عالية، ويحب مناقشة الأفكار التجريدية مثل «التنوير» و «الغائية» ومعنى «الحداثة». لم تكن أناقته من ماركة جان بول سارتر، ولا حديثه النظري المواكب للعصر، خارجين عن المألوف في الضفة اليسرى لباريس.

لكن وانغ هوي لم ينسَ غضبه المتعلق بوضع الصين. استطاع أن ينجح في الابتعاد عن الاتجاه التجاري السائد؛ ولأنه لم ينضم إلى الحزب، لم يشغل أي وظائف رسمية (على عكس جانغ وييَنغ، فهو ليس مدير جامعة أو معهدٍ أو دائرة). استمر في الكتابة طوال عقد من الزمن في عمودٍ واسع التأثير، بصفته محرراً لمجلة دوشو -مجلة ثقافية رائدة في الصين- لكنه حُرم من الكتابة فيها بعد إنذار صغير وجّه إليه

قبيل المؤتمر السابع عشر للحزب في 2007. على الرغم من أن وانغ هوي كان أستاذاً في جامعة تسينغوا، لكنه لم يكن يتمتع بعلاقة طيبة مع السلطات: وذلك بسبب كتابة تقارير، والكشف عن الفساد المحلي ومساعدة العمال على تنظيم أنفسهم لمواجهة عمليات الخصخصة غير القانونية. وكثيراً ما كان يستعين بوسائل الإعلام ليلقي الضوء على عيوب الحكومة.

وانغ هوي هو أحد قادة «اليسار الجديد»، وهو تجمع حر للمثقفين أخذ يروق للمزاج العام على نحو متزايد، ويضبط إيقاع الجدل السياسي. إنهم «جدد» لأنهم يدعمون إصلاحات السوق بخلاف «اليسار القديم». وهم «يساريون» لأن قضية التفاوت الاجتماعي تهمهم، خلاف «اليمين الجديد». سعى كثير منهم إلى النفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين، لكنهم عادوا الآن للمشاركة في مناقشة مستقبل الصين. وفي إحدى المقابلات، عرض وانغ هوي موقف اليسار الجديد قائلاً:[13] «إن الصين عالقة بين طرفي كماشة الاشتراكية المُضَلَّلَة والرأسمالية الصديقة، وتعاني أسوأ عناصر النظامين... أنا عموماً أؤيد توجه البلاد نحو إصلاحات السوق، لكن تطور الصين يجب أن يكون أكثر عدالة وأكثر توازناً. يجب ألا نعطي كل الأولوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ونتجاهل حقوق العمال والبيئة».

إن فلسفتهم هي نتاج بحبوحة الصين النسبية. ولما كان السوق الآن يدفع عجلة النمو الاقتصادي، فهم يتساءلون: ما الذي ينبغي عمله

بهذه الثروة؟ هل يجب أن تستمر بالتكدس في أيدي نخبة من أصحاب الامتيازات؟ أم هل تستطيع الصين أن تعتمد نموذجاً تنموياً يفيد جميع مواطنيها؟ بعد ثلاثين عاماً من عملية إصلاح الصين، يعترضون على فلسفة النمو بوصفها هدفاً نهائياً: بدلاً من الاندفاع نحو رأسمالية القرن التاسع عشر الحرة، يريدون أن يطوّروا نموذجاً صينياً مختلفاً من الديمقراطية الاجتماعية. على الرغم من أنهم كثيرو الثرثرة، لكنهم يعدّلون الأفكار من جميع أنحاء العالم، لكي تتلاءم مع الظروف الصينية، إنهم يشعرون بأن تطور الصين يجب أن يُبنى وفق شروط بكين. وكما يقول وانغ هوي:

> لا نستطيع أن نعول على دولة تحاكي النموذج الألماني أو الإسكندنافي. نحن لدينا هذه البلاد الشاسعة التي يجب أن تكون فيها أجهزة الدولة في غاية الاتساع، لكي توفّر ذلك النوع من الرفاهية. لهذا السبب، نحن نحتاج إلى تجديد مؤسستي. يتحدث وانغ شاوغوانغ (عالم الاقتصاد السياسي) عن الأسعار المنخفضة وعن العناية الصحية. ويتحدث كوي جيوان (المنظّر السياسي) عن رأسمال مشترك، وعن إعادة تنظيم حقوق الملكية، ومنح العمال الحق في التعبير عن آرائهم في الشركات التي يعملون فيها. ويتحدّث هيو أنغانغ (عالم الاقتصاد) عن التنمية الخضراء.

إن هدفهم هو إيقاف الأفكار المستوردة من «رأسمالية نهر اللآلئ» واستبدال فلسفة محلية بها: «يجب علينا أن نجد طريقة بديلة؛ هذه

هي مهمة جيلنا النبيلة». ولأن قائمة المشكلات الناجمة عن السوق تزداد تقريباً بقدر ازدياد الإنجازات المتعددة، فإن القيادة العليا تهتم بأفكارهم، وهم بدؤوا يشعرون بأن أدوارهم قد آن أوانها.

رأسمالية النهر الأصفر

إن كلمة هينان (Henan) تعني حرفياً «جنوب النهر»، بسبب موقعها على ضفتي النهر الأصفر. هذه هي قلب الصين الداخلية، النقيض الروحي لشنزن. تُعد -تقليدياً- مسقط رأس الحضارة الصينية، وهي أيضاً موطن قرية أصبحت أفضل مثال «لليسار الجديد» في تسعينيات القرن العشرين: هي نانجي. ففي تجربة تشاورية، ابتكر قادة نانجي تركيبة جديدة لتبني السوق والسياسة الجماعية، وتخلّوا عن تراثهم الزراعي للتحوّل إلى التصنيع (حيث بنت السلطات ستة وعشرين مصنعاً لتصنيع كل شيء، من المعكرونة السريعة التحضير إلى الأغلفة البلاستيكية). تعد حياة القرية في نانجي تكراراً لتجارب القرن التاسع عشر في الرأسمالية الأخلاقية، كتجربة نيولانارك «New Lanark» لروبرت أون في بريطانية. يتقاضى العمال أجوراً أعلى من المعدل، ويحصل جميعهم على سكن مجاني، وعناية صحية مجانية، وحصص من اللحم والبيض، إضافة إلى زجاجة جعة يومية.

ثم إن التعليم الأساسي والجامعي مدعومان. فالسلطات تهتم بالرفاهية المعنوية لمواطنيها، لا بالعظات الدينية كما في نيولانارك،

عبر جلسات تعليم إلزامية لدراسة فلسفة ماو، وعقد جلسات «نقد ونقد ذاتي» دورية حيث ينقد بعضهم سلوك بعضهم الآخر. في عام 1996[14]، خُلدت القرية في كتابٍ حماسي لكوي جيوان المنظّر السياسي في «اليسار الجديد».

فيما يتعلق به كانت القرية تعد «طريقة بديلة»؛ إذ أثبتت أنه يمكن الاستفادة من السوق لتمويل الرفاهية الاجتماعية؛ ويمكن تحقيق ذلك النجاح في المجتمعات الريفية والمقاطعات الداخلية، لا في المناطق الساحلية فقط. وبرهنت كيف أن تدخّل الحكومة -لتقديم الرعاية الصحية والتعليم- يمكن أن يساعد في تحسين الدينامية الاقتصادية. واليوم، يتخلى عن نانجي بعض تألقها؛ نانجي التي تُعدّ أثراً من صنع الإنسان ونتاجاً لبراعته أكثر منها نموذجاً. ولكن حتى في عام 1996، لم يكن يعتقد كوي جيوان أن نانجي يمكن أن تكون نموذجاً معمماً. وعوضاً من ذلك، زعم أنها أثبتت كيف أن الصين استطاعت أن تتعايش مع أوضاع السوق، دون خفض الأجور أو الشروط والحماية الاجتماعية لعمالها. لقد كانت رمزاً لصيغة بديلة عن الرأسمالية التي طُبقت في دلتا غوان زو، المدينة التي سأطلق عليها اسم «رأسمالية النهر الأصفر».

حيثما يتحدّث وانغ هوي بتروٍ وأناة، ترى كوي جيوان منهكاً من متابعته. فحين يتكلّم وانغ هوي تجحظ عيناه اللامعتان وتكادان تخرجان من مكانهما. طريقة إلقائه تحبس الأنفاس، وتتجلى فيها حماسة عالمٍ مجنونٍ قد أثمله السعي وراء المعرفة. فحين يورد بعض

الأقوال المقتبسة التي تعلّمها ليعزز ما يعرضه من النقاط، يتملّك المرء شعور بأنه يسيطر على دائرة النقاش الذي يمسك دوماً بزمامه بين معلميه الفكريين مثل: نيكولا ماكافيلي، وجان جاك روسو، وجون ستوارت، وميل وجيمس ميد. كوي جيوان هو أحد أكثر أعضاء اليسار الجديد تفاؤلاً، ينظر إلىالتجريب بوصفه حلاً لمشكلات الصين[15]: «التجربة الحالية لروسيا -وتجارب الدول النامية حول العالم- توضح أن هذه الدول لن تستطيع تحقيق الثروة والقوة والحرية التي انبغت للديمقراطيات الصناعية الغنية فقط، عبر محاكاة المؤسسات السياسية والاقتصادية لهذه الديمقراطيات، بل يجب عليها أن تبتكر مؤسسات مختلفة لكي تنجح». فيما ما يتعلق «باليسار الجديد» فأساس الوصول إلى رأسمالية النهر الأصفر هو فلسفة التجديد المستمر - بتطوير أنواع جديدة من الشركات والمؤسسات الاجتماعية التي توائم ما بين المنافسة والتعاون.

أضعف دولة في العالم

«الدولة الكبيرة نقمة والدولة الصغيرة نعمة» تلك هي اللازمة التي كان يرددها علماء الاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. لكن فريق «اليسار الجديد» المؤلف من وانغ شاوغانغ وهيو أنغانغ عمل جاهداً على قلب تلك المقولة رأساً على عقب. هذا الثنائي الغريب -الذي توافرت له فرصة اللقاء في جامعة يال- برز كأنه ضرب من ضروب موسيقا لينون وماك كارتيني*؛ بالنظر إلى علماء الاقتصاد اليسار الجديد في الصين. وفي تقرير مؤثر أوائل التسعينيات، زعما أن الدولة

الصينية تمارس نوعاً خاطئاً من السلطة: أي سلطة تعسفية عوضاً من سلطة حاكمة. فمقدرتها على تقييد الحرية الشخصية لمواطنيها ليس لها مثيل. ولكن، عندما يصل الأمر إلى إدارة البلاد بطريقة فاعلة، تصبح دولة الصين من[16] أضعف دول العالم.

لقد[17] أوضحا أن عائدات الحكومة المركزية قد انخفضت على نحو ثابتٍ من 31.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1978، إلى 14.7 في المئة في عام 1992. وبينما كانت الميزانية الحكومية المركزية تنخفض، ارتفع دخل الحكومات المحلية شيئاً فشيئاً، حيث أوجد داخل المقاطعات سلسلة من «البارونات الحمر»، الذين استفادوا من مهماتٍ خاصة مشبوهة لملء خزناتهم الخاصة والمحلية لتعزيز نفوذهم. ومع نهاية الثمانينيات، أصبح «البارونات الحمر»[18] أقوياء كالحكومة المركزية.

يعتقد اليسار الجديد أن كل المشكلات التي عرقلت مسيرة الإصلاحات في الصين تقريباً -الفساد، النمو المتسارع للاقتصاد، الاستثمار السيئ، عدم تسديد القروض، انخفاض معدلات الاستهلاك المحلي، تزايد التفاوت الاجتماعي- قد نشأت لأن الحكومة المركزية كانت ضعيفة جداً لا لأنها كانت قوية جداً.

يقدّر هيو أنغانغ أن التكاليف المركبة الناجمة عن الرشى غير القانونية، والتملص الضريبي، والنفقات المحلية الاعتباطية، والسرقة المباشرة، تمثّل نسبة مخيفة تقدر[19] بـ15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين سنوياً. ويبين كيف أنه إن لم تتوافر محاسبة ديمقراطية

* موسيقا لينون وماك كارتيني المشربة بالمعتقدات الثورية.

من الشعب، أو خوف من عقوبات تفرضها السلطات العليا، فسيضع الزعماء المحليون مصالحهم فوق مصالح الشعب، منفقين معظم دخل ميزانيتهم الفائضة على أنفسهم وعلى أسرهم: بالأجور المرتفعة، والسيارات، والثلاجات، والمكيفات، والمباني المكتبية الجديدة البرّاقة. وهو يعتقد أن الحل هو مركزية جمع الضرائب من أجل الحد من تزايد النفقات الاعتباطية، وإنشاء مؤسساتٍ مركزية لمعالجة الفساد.

قام «اليسار الجديد» بنقاش مشابه حيال المشروعات الاستثمارية الضخمة، كالفنادق الفخمة، وناطحات السحاب، ومتنزّهات التسلية المجهزة بأحدث الألعاب، والملاعب الضخمة التي أصبحت الحكومات المحلية مدمنة على إنشائها. هذه الاستثمارات العديمة الجدوى تتمخض بمشكلات ناجمة عن تسريع وتيرة الاقتصاد تسريعاً زائداً على الحد المعقول، فهي تُشيدها بأموال تُسحب من المصارف الصينية التي أعفاها دنغ شياوبنغ من المراقبة المركزية.

لكن[20] حجتهم الأقوى هي أن الدولة القوية يمكن أن تساعد على تشجيع زيادة الاستهلاك المحلي الذي يبلغ حالياً أقل من 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأدنى في أي اقتصاد رئيسٍ آخر. يدعي «اليسار الجديد» أن نموذج الصين للتنمية لن يستمر؛ لأن هناك حداً معيناً لحجم البضائع والخدمات التي ستتمكن بقية دول العالم من شرائها؛ لذلك ستحتاج الصين إلى البدء باستهلاك منتجاتها الخاصة. وفي المستقبل، ستحتاج الصين بكل بساطة إلى أن تنفق أكثر، وتدّخر أقل. يحاول «اليسار الجديد» أن يثبت بكل وضوح أن

الاستهلاك المحلي لن يرتفع إلا حين يشعر المواطنون الصينيون بمزيد من الثقة والاطمئنان. فطالما أنه لا توجد دولة رفاهية تحمي المواطنين الصينيين من المرض والبطالة والشيخوخة، فإنهم سيدخرون أموالهم للمستقبل بدلاً من إنفاقها عند الحصول عليها. يزعم «اليسار الجديد» أن الحكومة المركزية المتجددة، هي الوحيدة التي يمكن أن تقدم شبكة أمان اجتماعي تمنح المواطنين الصينيين الثقة التي تمكنهم من الاستهلاك. وقد لاقت أقوالهم آذاناً مصغية، فأخذت النسبة المئوية للعائدات الضريبية للحكومة المركزية تزداد على نحو تدريجي منذ عام 1994 -على الأقل بيانياً- وقد تعهد هيو جينتاو ون جياباو بإعادة بناء دولة رفاهية في الصين.

حماية الملكية العامة

«الملكية تعني سرقة» كان أحد التعابير المفضلة لليسار منذ أن أطلق بيير جوزيف برودون هذا التعبير المرة الأولى في عام 1840. لكن بينما كان الفوضوي الفرنسي يتكلّم أساساً عن مصطلحاتٍ مفهومية، فإن الأمر ينطبق حرفياً على ما يجري في الصين. يتحدّث اليسار الجديد عن «حركة تطويق» جديدة -مشيراً إلى الطريقة التي استولى بها أصحاب الأملاك الخاصة على الأراضي العامة في إنكلترا بين القرنين الثاني عشر والتاسع عشر- تمزق نظام الحماية الاجتماعية للصين، وتصنع تفاوتاً اجتماعياً هائلاً. في كل أسبوع تنقل الصحف والمواقع الإلكترونية قصصاً عن شخصياتٍ حزبية مهمة، تتقاسم ممتلكات الشعب وتنهبها تحت ستار الخصخصة. فالأملاك التي انتزعت فيما مضى من الأغنياء

وأعطيت الفلاحين، تُصادر الآن من المزارعين وتُعطى لمقاولي البناء. لقد أُجبرت قُرىً برمتها على إخلاء أراضيها للسماح لمضاربي العقارات بتشييد مجمعات سكنية جديدة؛ وبيعت المصانع بأسعار منخفضة جداً لتُسلب وتُنهب ممتلكاتها. لقد شهدت هذه الحالات موظفين فاسدين ورجال أعمال منحرفين، أصبحوا بين عشية وضحاها من أصحاب الملايين، في حين أن العمال وأصحاب الأراضي الذين تم الاستيلاء على ممتلكاتهم تلقوا مبالغ تافهة لتعويضهم.

إن الأحرف الثلاثة التي وضعت لترمز إلى أكثر عمليات نهب الموارد الجماعية وقاحةً هي «MBO» اختصار لشراء معظم أسهم شركات معينة بهدف الاستحواذ على إدارتها. وفي عام 2004، أصبح لانغ شيان بينغ، الأكاديمي المقيم في هونغ كونغ والمعروف إلى حدٍ ما، رمزاً قومياً حين استغل برنامجه في إحدى محطات التلفزة المحلية المغمورة في شانغهاي، ليفضح بعض هذه الإساءات. وقد أثار برنامجه هذا استياء عارماً، مما دعا غيو تشوجون، رئيس إحدى الشركات التي فضحها، إلى إقامة دعوى تشهير عليه متسلحاً بصيحته الجريئة التي يردد فيها: «أنا أكافح من أجل شرف رجال الأعمال». وقبل أن يخسر غيو تشوجون قضيته ويودع السجن، هبّ عالم الاقتصاد جانغ وبينغ للدفاع عنه، معرباً عن استيائه من ممارسة بعض المقاولين الجشعين والسيئي السمعة، ومحاولاً أن يثبت أن عملية الخصخصة يجب أن تستمر[21] لكلا السببين: الكفاءة والمبدأ. وقد زعم أن الشركات التى تملكها الدولة لن تجازف البتة؛ لأن مديريها يُعيّنهم البيروقراطيون؛

وأن الثروة الجديدة لن يوسّسها إلا المقاولون الرأسماليون. وادعى أنه حتى لو اعترت عملية الخصخصة بعض المخالفات القانونية، فإن الأمر يستحق ذلك العناء؛ لأن الصين لن تستطيع أن تتطور إلا حين تتخلى الدولة عن الاقتصاد، وتضع أكبر شركاتها في أيدٍ خاصة؛ عندئذ سيستفيد الجميع من الخصخصة.

اعترض «اليسار الجديد» على أن الشركات العامة (المملوكة من قبل الدولة) ستفشل بالضرورة، زاعماً أن بإمكانها أيضاً أن تجنّد مديرين محترفين من السوق يمكن مكافأتهم أو معاقبتهم بحسب أدائهم. لكن أكثر ما يقلق اليسار الجديد هو التكاليف الاجتماعية التي ستنجم عن الخصخصة. فالشركات العامة، في جميع الظروف، كانت تقدم القوت اليومي لعمالها، إضافة إلى دفع الأجور، وتأمين التعليم المجاني، والمعاشات التقاعدية، والسكن، والعناية الصحية، والرياضة أيضاً. فضلاً على أن الخصخصة وإعادة الهيكلية الاقتصادية لم تحرما ملايين العمال من عملهم فحسب، بل جردتاهم أيضاً من الحماية الاجتماعية التي جعلت عيش أسرهم ممكناً. وفي الحقيقة، انتقلت الصين من حالة كانت توظف فيها كل العاملين إلى وضعٍ يوجد فيه أكثر من 40 – 60 ميلون عاطل عن العمل -إضافة إلى عشرات الملايين من العمال المهاجرين يُدعون بـ (mingnong) مينغ نونغ يعيشون مثل المنفيين في بلادهم، ولا يتمتعون بأي حقوق، وذلك لأنه ليس لديهم وثائق إقامة- مما أدى إلى أن تحوّل العمل إلى سلعة. لقد ظلت النخبة

السياسية الصينية منقسمة أكثر من عقدٍ من الزمن، بين مؤيدٍ ومعارض لفكرة وضع قانونٍ لحماية الملكية الخاصة. يتفق وانغ هوي مع كثير من أعضاء «اليسار الجديد» عندما يقول: «نحن ليس لدينا أي اعتراض على حماية الملكية الخاصة، ولكن ألا يجب أن يكون لدينا أيضاً قانون لحماية الملكية العامة؟».

كذلك كوي جيوان لديه فكرة أكثر راديكالية: وهي طريقة جديدة لتقاسم أرباح الشركات الصينية العامة. حيث صرّحت 169 شركة من أكبر الشركات الصينية أن أرباحها الصافية تبلغ أكثر من 600 مليار يوان (أي ما يعادل 75 مليار دولار أمريكي) في عام 2005. ولكن على الرغم من الأرباح الهائلة التي تحققها، لا تدفع الشركات العامة في الصين حصة ربحية للمسهم الرئيس في هذه الشركات: أي للدولة. لذا، تستعد الحكومة أخيراً لمطالبة هذه الشركات بدفع كل مستحقاتها. لكن كوي جيوان يريد من الشركات أن تعطي الأرباح للشعب بدلاً من الحكومة. هذا النموذج الذي يعرضه لا يستحضره من ماضي الصين الاشتراكي، بل من ألاسكا. فمنذ عام 1982، تستخدم حكومة هذه الدولة القطبية المنعزلة جزءاً من دخلها الناتج عن الاحتياطات النفطية الهائلة لإنشاء صندوق ائتمان ضخم يدفع للمواطنين «حصصاً ربحية اجتماعية» تقدر بآلاف الدولارات في كل عام. يزعم كوي جيوان أنه يجب التعامل مع عائدات الشركات العامة في الصين كالنفط في ألاسكا؛ بحيث تذهب إلى عامة الشعب الصيني لا إلى النخبة الثرية. ويدّعي أن هذا التعويض الاجتماعي سيساعد في

القضاء على القلق لدى الصينيين، وسيسمح للمواطنين القبول بأعمال منخفضة الأجور، وسيزيد من الاستهلاك المحلي.

تنمية القطة الخضراء

لا يقلق أعضاء «اليسار الجديد» فقط من الآثار الاجتماعية لعملية تطور الصين المتسارعة الخطرة، بل يخشون أيضاً من حدوث كابوس بيئي. ففي أثناء زياراتي الخاصة التي قمت بها إلى بكين، كنت أعرف دوماً متى تدخل طائرتي الأجواء الصينية: لأن التلوث يكون سيئاً جداً، إلى حد أنني لا أستطيع رؤية اليابسة؛ إذ يتم القضاء على هواء الصين ومائها وأرضها نتيجة سعي البلاد الحثيث وراء النمو الاقتصادي. ففي الوقت الذي تشهد فيه المناطق الساحلية تطوراً مطرداً، تتحوّل فيه المناطق الداخلية إلى أرضٍ قاحلة مروعة – حيث تحولت المناطق الفقيرة إلى مقالب نفايات للبقايا الصناعية. ثم إنَّ ثلثي الطاقة الكهربائية في الصين ينتج من الفحم الملوث، وفي كل أسبوعٍ يتم بناء معمل جديد يعمل على الفحم الملوث. إضافةً إلى أنَّ مصانع الصين تنفث الأدخنة السامة، وتلقي بالنفايات والمواد الكيمياوية في الأنهار والبحيرات. ويستخدم القطاع الزراعي الصيني أسمدة يُمنع استخدامها في بقية دول العالم. والآن، تحولت[22] ربع أراضي الصين إلى صحارى نتيجة القطع الجائر للأشجار، وهذه المساحة تتسع بمعدل 2,460 كم في العام.

نتيجة لذلك، فإن 30 في المئة من الصين تسقط عليها أمطار حامضية؛ و75 في المئة من البحيرات ملوّثة بالقاذورات، أما الأنهار فهي ملوّثة بالمواد الكيماوية أو جافة بسبب جر مياهها بالمضخات، وما يقارب من 700 ميلون شخصٍ يشربون مياهاً ملوثة[23] بالمخلفات الإنسانية والحيوانية. وهناك نقص شديد في الأراضي الصالحة للزراعة، ثم إن ملايين الفلاحين يجدون أن حقولهم تُصادر من أجل البناء عليها أو أنها تتعرّض للتلوث بالمواد الكيماوية.

كان نمو البنية المحفزة بأي ثمن أمراً مقدساً في نظرالمسؤولين المحليين، لا سيما بعدما قال دنغ شياوبينغ: «لا يهم إن كانت القطة سوداء أو بيضاء، المهم أنها تلتقط الفئران». لذلك، يجب أن يتقدم النمو الاقتصادي على أي إيديولوجية مهما كان نوعها. من ناحية أخرى، يدّعي «اليسار الجديد» أن لون القطة مهم جداً، إذ يقول هيو أنغانغ: إن نمو العشرين سنة الماضية كان[24] «فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي نمو قطة سوداء». وكان يؤيد طرق قياس النمو التي تقتطع نفقات التدمير البيئي؛ وهذا يدعوه بـ«تنمية القطة الخضراء»، مهاجماً نموذج الثمانينيات الذي يدعو إلى «الاغتناء أولاً ثم الشرح لاحقاً». ويزعم هيو أنغانغ أن إعادة هيكلة الصين الاقتصادية يجب أن تسمح لها بتجنب النموذج الغربي لزيادة النمو القائم على الاستهلاك الجائر للموارد وإحداث التلوّث الهائل، عبر الاستفادة من الضرائب والتخفيضات

الضريبية، ونظام تشجيع الكفاية (الفاعلية) الأعلى، واستخدام طاقة متجددة، وجيلٍ جديد من «الوظائف الخضراء».

اكتسبت هذه الأفكار زخماً مع ترقية الأمير الشاب النشيط والمُفَوَّه بان يوي لترؤس (SEPA) إدارة حماية البيئة الحكومية. بان يوي، هو صهر ليوهوا كينغ، جنرال سابق في جيش التحرير الشعبي (PLA). خدم في المكتب التنفيذي للحزب، حقق حلم هيو أنغانغ بإصدار أول تقرير رسمي عن «الناتج المحلي الإجمالي الأخضر» في الصين في عام 2006. حيث أظهر تقريره أن تلوث الماء والهواء والنفايات الصلبة قد تسبب في إحداث أضرارٍ بقيمة 64 مليار دولار أمريكي في أنحاء الصين كافة عام 2004، أي ما يعادل 3.05 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام. إن نظام حساب «الناتج المحلي الإجمالي الأخضر» يعتمد على تكلفة استغلال خمسة موارد طبيعية: الأرض، والمعادن، والغابة، والمياه وصيد الأسماك -إضافة إلى تكلفة التلوث البيئي، والإضرر بالبيئة. أوضح بان يوي أن هذا الإجراء هو «غيضٌ من فيض». لكن أنشطة بان يوي قد رُفضت لأنها سياسة رمزية- فوسيلته المتواضعة لا يمكن أن تضارع البنية المحفزة الشاملة، التي تجبر السلطات من جميع المستويات الحكومية على أن تضع النمو الاقتصادي في المقدمة وقبل الهم البيئي. لكنه حاول أن يعوّض افتقاره إلى النفوذ السياسي بمناشدة مجتمع مدني ناشئ هامد، داعياً إلى إقامة جلسات استماع عامة تتعلّق بمشروعات تنموية كبرى، كي يتمكن المواطنون من عرض مخاوفهم حيال الآثار البيئية من مشروعات إنشائية كبرى.

على الرغم من أن معظم المسؤولين الذين يشغلون منصب معاون وزير، يميلون إلى الابتعاد عن الأضواء، ويتجنبون وسائل الإعلام الغربية والمنظمات غير الحكومية، كأنهم يتجنبون وباءً ما. إلا أن بان يوي يُحب أن تُسلّط عليه الأضواء. وهو يرتدي بزّة سوداء من إحدى العلامات التجارية وقميصاً -بلا ربطة عنق- وغالباً ما يستفيد من وسائل الإعلام الغربية والمحلية، إضافةً إلى المنظمات غير الحكومية، مثل جماعة السلام الأخضر، وصندوق الحياة البرية العالمي، لمهاجمة شركات الطاقة وملوّثات البيئة. لقد تحدّث بان يوي عن «الانتحار البيئي في الصين» في مقابلة له مع مجلة در شبيغل Der Spiegel الألمانية، وتنبأ بأن[25] معجزة الصين الاقتصادية ستنتهي عما قريب؛ لأن البيئة لم يعد بوسعها الاستمرار.

يشير تصريح بان يوي المثير إلى حقيقة أن الآثار غير المباشرة للتلوث هي أكثر ما يسبب الإزعاج لزعماء الصين. فهم قلقون حيال العبء الاقتصادي الذي يفرضه التلوّث على النمو، ونفقات تدهور الصحة العامة، وتهديد سمعة البلاد الدولية بوصفها مخربة للمناخ. ومن أهم هذه التهديدات التي تنذر بالخطر، هو تهديد الاضطراب الاجتماعي. فبحسب ما ذكر أحد كبار المسؤولين البيئيين في الصين، جو شنغ جيان، أنه في عام 2005 كان هناك 51,000 احتجاج يتعلّق بالتلوث - وقد[26] استقطب بعضها عشرات الآلاف من الناس. تتحدث العاصمة بكين الآن بصرامة عن التلوث، وقد وضعت أهدافاً طموحة لحماية البيئة. ولكن كما يدعي وانغ شاوغوانغ وهيو أنغانغ فإن سلطة الدولة المركزية محدودة. وعلى الرغم من بعض التجارب المحلية الواعدة، مثل بناء

«مدنية خالية من الكربون» في دونغ تان قرب شنغهاي، تبقى الصورة كئيبةً إجمالاً. فحين يصل الأمر إلى مرحلة التنفيذ، لا يهتم المسؤولون المحليون بالأهداف البيئية، بقدر اهتمامهم بعملية النمو الأساسية الملحة. وبسبب شكاوى القادة المحليين، وُضعت[27] تقارير الناتج المحلي الإجمالي الأخضر لبان يوي جانباً بكل هدوء.

ربما كسب أنصار البيئة من «اليسار الجديد» معركة الأفكار في بكين، لكن المعركة تضم المزيد من الأهداف التقليدية، كالبحث عن المكاسب التي تحقق النجاح على الأرض.

التحول إلى اليسار

لا بد أنك تتخيل أن جانغ وينغ يتمتع بمعنوياتٍ عالية. فقد كان طرفاً في تجربة تُعد من أنجح التجارب الاقتصادية في القرن الماضي، ويتلقى أجراً محترماً لإدارته مجموعة من الشركات، بالإضافة إلى أنه مسؤول كبير لإحدى أرقى المؤسسات الأكاديمية في الصين. ولكن بالرغم من شهرته الواسعة وثروته ونجاحه المهني، اكتشفت في آخر زيارة له –في صيف عام 2006 – أنه لم يكن سعيداً.

لقد شهد العقدان الماضيان عملية تُدعى غيجي «Gaizhi» وهو مصطلح صيني يعني «تحول النظام»، حيث جرت إعادة هيكلة كثير من الشركات؛ وعلى الأغلب خصخصتها. قبل عقد من الزمن كان هناك 300,000 شركة تمتلكها الدولة[28] بالمقارنة مع 150,000 شركة اليوم فقط. وفي الوقت نفسه، خُفّض عدد الوظائف في هذه الشركات بنسبة

40 في المئة أو 45 مليون وظيفة[29]. لكن جانغ ويينغ يعتقد أن عملية التغيير هذه لم تتقدم بما فيه الكفاية، فشكواه الأساسية هي أن تلك القرارات المتعلقة بمَنْ يُدير المؤسسات التجارية العامة، لا تزال تتخذها دوائر الموظفين في الحزب الشيوعي. هؤلاء المسؤولون الحزبيون ليس لديهم أي محفزات تدفعهم إلى تعيين رجال الأعمال. ويوضح جانغ ويينغ قائلاً[30]: «البيروقراطيّون يختلفون عن نظرائهم الرأسماليين؛ فهم لا يتحملون مخاطر خياراتهم».

بدأ جانغ ويينغ الآن يواجه مشكلة أساسية في اكتشافه الجديد: وهي حقيقة أنَّ تحوّل المسار الثنائي يبقي النظام القديم في مكانه وقتاً طويلاً. فقد مرّت ثلاثة عقود على عصر الإصلاح، ولا يزال القطاع العام يسيطر على قاعدة الصين الصناعية[31] (تمتلك الدولة 60 في المئة من أسهم رأسمال الصين الثابت، و80% من كبار المديرين التنفيذيين في الشركات العامة يعيّنهم الحزب).

وعلى الرغم من أن الصين تمتلك سوقاً نشطة للأوراق المالية - فحجم بورصتي شنغهاي وشنزن مجتمعتين يجعلهما تحتلان المرتبة الثامنة في العالم- [32] فإن ثلث أسهم السوق ما يكاد يُسمح التعامل بها. وتُسيطر الدولة على كبريات الشركات -مثل تشاينا موبايل أو سينوبك لينوفو- حتى الشركات الخاصة التي تتعامل مع الأسواق العالمية -مثل لينوفو- فهي مرتبطة بالحكومة عبر شبكات غامضة.

من وجهة نظر جانغ ويينغ، فإن البلاد تعج بعمليات إصلاحٍ غير مكتملة -أي بخيول مخططة لا بحمير وحشية. ويعتقد أنه بعد مرور

ثلاثة عقودٍ على هذا النمو المدهش، حان الوقت للاعتراف بأن الصين هي قرية حميرٍ وحشية- ولإقصاء الخيول المتبقية.

يخشى جانغ ويبغ أن تكون الحكومة قد فقدت اندفاعها لترى العملية، وهي تعبر إلى نهايتها المنطقية، لتُخرج نفسها من المشهد الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يُعد الآن أمراً بدهياً بدلاً من أكثر الأهدف إلحاحاً. أصبح عدد المؤسسات الخاسرة التي تملكها الدولة أقل، لذلك قل مستوى الضغط الذي يدفعها إلى الخصخصة. ويتحدث الزعماء السياسيون الآن في بكين عن ضرورة الحد من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، لإعادة توزيع الثروة، وتحقيق تنمية متوازنة، بدلاً من الحاجة إلى تسريع عملية الخصخصة. لذا، يخشى جانغ ويبغ وزملاؤه في اليسار الجديد من أن يستسلم الرئيس هيو جينتاو ورئيس الوزراء ون جياباو لوجه خطر من وجوه الشعبوية. ثم إنهم يخشون أيضاً من أن تؤدي إجراءات إعادة توزيع الثروة إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي - لأنه في هذه العملية تهديد لإنجازات السنوات الثلاثين الماضية. ففي ظل اقتصادٍ صنع فيه كثيرون ثرواتهم بوسائل مريبة، سيخشون حتماً من أن يؤدي التحرك ضد الفساد إلى دفع الحكومة لاتباع نموذج الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين، في مصادرة الأصول المالية للشركات التجارية، التي يملكها قلة من المنتفعين.

يتطلّع جانغ ويينغ للعودة إلى أيام دنغ شياوبيغ، جيانغ زيمين، جو رونغجي الذين حظروا النقاشات المتعلّقة بالتفاوت الاجتماعي، معتزين بالحقيقة التي تقول: «سيغتني بعض الناس أولاً»: أي «في أثناء عملية

الإصلاح أنت بحاجة إلى قادة مبشّرين». أما اليوم، فالأمر مختلف تماماً عما كان عليه في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فالقادة على الصعيدين المركزي والمحلي ليسوا مبشرين، وهم شديدو القلق حيال الرأي العام. فالرأي العام أخذ يقلب عالم جانغ ويبغ رأساً على عقب. الجدل الذي كان قائماً في الثمانينيات بين المحافظين والإصلاحيين انتهى لمصلحة الإصلاحيين، ويبدو أن قرار الانفتاح والإصلاح قرار لا رجعة فيه، ولكنه استُبدل به جدل جديد، وهو: ما نوع الإصلاحات التي يجب أن تتبعها الصين؟ ومن سيستفيد منها؟ وكيف يمكن توزيع مكاسب عملية النمو؟ لم تعد مواقع الإنترنيت، والصحف، ومحطات التلفزة، تناقش كيف يكمن حل الدولة، بل أصبحت تركّز على سؤالهم الكبير وهو: كيف يمكن ترويض السوق؟ يشعر جانغ ويينغ الآن أن قوته قد بدأت تتلاشى. ويشتكي من أنه محاصرٌ هو وأصدقاؤه، حيث يهاجمهم اليسار على مواقع الشبكة الإلكترونية، وينتقدهم بشدة في وسائل الإعلام، ويقول: «من الصعب جداً مناقشة القضايا الخطرة في جوٍ كهذا. في الثمانينيات والتسعينيات كنا نستطيع التحدث وسط الاقتصاديين. أما اليوم، فالناس العاديون يستخدمون خطاب اليسار لمهاجمتنا. فهم يدمرون مصداقيتنا بقولهم: إننا رعايا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أو رعايا طبقة الرأسماليين الجدد. نحن نشعر كأننا باحثون في مواجهة جنود.

المكياڤلّيَّة الجديدة والمجتمع المنسجم

أصبحت معركة الأفكار، اليوم في الصين، متداخلة مع البحث عن مصادر الطاقة الأولية. فخلف هذا المظهر المنسجم الموحد، تنخرط السلطة الشيوعية في صراعٍ حاقدٍ؛ دفاعاً عن روح الحزب، مع مجموعتين سياسيتين مرتبطتين بأفكار اليسار الجديد واليمين الجديد.

يستخدم اليساري الجديد كوي جيوان مثالاً مدهشاً ليشرح الديناميات السياسية المتغيرة: أوروبا القرون الوسطى؛ يقول: إن كثيراً من المراقبين الغربيين يبذلون غاية جهدهم لفهم الصين؛ لأنهم ينظرون إلى السياسة على أنها علاقة بين حاكمين ومحكومين، أي بين الدولة والمجتمع المدني. لكن كيو جيوان يدعي أن الصرعات التي حيّرت الأوروبيين المعاصرين كثيراً، كانت سهلة الإدراك والتمييز الفوري فيما يتعلق بأهل العصور الوسطى مثل نيكولا مكياڤيلي:

> فالسلطة عند مكياڤيلي لم تكن موزعة بين مستويين: أي الدولة والشعب، بل سياسة فلورنسا كانت موزعة بين ثلاث مجموعات: الأمير (الواحد)، والنبلاء (القلة)، والشعب (الكثرة). وفي صين اليوم، «الواحد» هو الحزب الشيوعي، و«القلة» هم (الأثرياء)، و«الكثرة» هم الشعب. ويوضح مكياڤيلي كيف يتواطأ «الواحد» مع «القلة» على «الكثرة»، ويوضح أيضاً كيف يمكن للحاكم أن يتحالف مع الشعب على «النبلاء».

وفقاً لما يقول كوي جيوان، كانت السياسة الصينية في التسعينيات علاقة حبٍ مديدة بين الحزب والأثرياء؛ لأن حجة ماو تسي تونغ «في

خدمة الشعب» فتحت المجال واسعاً أمام وصية دنغ شياوبينغ المزعومة أن «الاغتناء هو شيء مجيد». حتى إن خليفة دنغ شياوبنيع المنتخب وزعيم حزب شنغهاي السابق، جيانغ زيمين، ذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً عندما عرض ما يُدعى بنظرية «الممثلين الثلاثة» التي دعت رجال أعمال القطاع الخاص إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي، على أساس أن الحزب يجب أن يمثل الإنتاج الاقتصادي، إضافة إلى القوى الثقافية والاجتماعية. وقد جمع جيانغ زيمين حوله فئة من أهل المناطق الساحلية الغنية، التي ظلت ممسكة بزمام السلطة بعد تقاعده؛ نظراً لأن القاعدة التي يستند إليها جيانغ زيمين موجودة في شنغهاي، فإن مؤيديه معروفون «بمجموعة شنغهاي»، المجموعة التي تُظهر أيضاً إعجابهم بأهم التجارب الرائدة في الرأسمالية الصينية. وهم كأصدقائهم من «اليمين الجديد» في الوسط الأكاديمي، فمجموعة شنغهاي، هي مثل جانغ وينغ، تؤيد وجود نمو اقتصادي سريع ودرجة عالية نسبياً من الحكم الذاتي المحلي في الشؤون الاقتصادية، وسيطرة غير محكمة على الاستثمار والإقراض المصرفي، وروابط وثيقة بين الحزب والطبقة الناشئة لقطاع رجال الأعمال الخاص في البلاد.

من ناحية أخرى، منذ عام 2002، يتصدى الرئيس هيو جينتاو لإجماع «اليمين الجديد». وقد قام بإنشاء قاعدة بديلة لدعم عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية (CCYL) التي اصطلح على تسميتها (tuanpai) أي الذين اكتسبوا أولى خبراتهم من العمل في

المقاطعات الداخلية المتخلّفة. وهم يتغنون كثيراً بشعارات اليسار الجديد، داعين إلى نموٍ أبطأ وأكثر استقراراً، وإلى اهتمامٍ أكبر بقضية التفاوت الاجتماعي والتلّوث البيئي، وتوسيع الدعم الحكومي لعملية التعليم والعناية الطبية والضمان الاجتماعي. إن عبارات هيو جينتاو الشائعة «المجتمع المنسجم» و«التنمية العلمية»، تمثل سلسلة من السياسات التي تهدف إلى إعادة التوازن بين اقتصاد السوق المزدهر في البلاد وماضيها الاشتراكي المهمل.

وبدلاً من التقرّب إلى الشركات التجارية الكبرى، بادر الرئيس هيو جينتاو مع رئيس الوزراء ون جياباو إلى التقرّب إلى العمال والفلاحين والمستلبين المهمين، محاولاً أن يتحالف مع الكثرة ضد القلة، فعبر قيامه بسلسلة من الأعمال المثيرة إعلامياً -مثل النوم في منازل الفلاحين، أو التوسط للدفاع عن العمّال الذين لم تدفع لهم أموالهم المستحقة- أصبحت أعماله أعلى شأناً من السياسات الطليعية التي اتبعها جيانغ زيمين. لكن أكثر ما يقلق «اليمين الجديد» هو الابتعاد عن النمو ؛ بوصفه الهدف الأول للصين. وفي اجتماعٍ ساخن للمكتب السياسي في شهر تموز / يوليو عام 2004، وجّه الزعيم السابق لحزب شانغهاي تشن ليانغيو إصبع الاتهام إلى ون جيا باو، وحذّره أنه سيتحمّل المسؤولية إذا أدت السياسات التي تهدف إلى إبطاء عملية النمو في المقاطعات الساحلية الشرقية -من أجل إعادة توزيع المال في المقاطعات الداخلية الشرقية- إلى إحداث اضطراب سياسي.

أطلق تشن ليان غيو، تاجر حر متحمس، عقيدة «اليمين الجديد»

عندما قال [33]: «حين تشرق الشمس، فإنها تشع أولاً على جهة الشرق، ولا تشع على الشرق والغرب في الوقت نفسه... ؛ أي أن التنمية المتوازنة لا تعني سرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء، فسرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء ستؤدي إلى إفقارهم جميعاً، لا إلى إغنائهم جميعاً... لقد أثبتت التجربة التاريخية الرسمية، التي خاضها حزبنا في البناء الاقتصادي منذ عهدٍ بعيد، أن التفكير المنادي بالمساواة بين البشر لن يؤدي إلا إلى إعاقة عملية التنمية».

إن نظام الصين السياسي ليس نظاماً يستولي به الفائز على كل شيء. فكل واحد من هذين الفريقين يحتاج إلى الآخر؛ لكي يعرف نفسه، ويتم توزيع السلطة بالتساوي بينهما على نحوٍ دقيق. لقد بدا أن نجم هيو جينتاو آخذ في الصعود عندما خطّط لطرد المسؤول البارز تشن ليانغيو -بتهمة الفساد- في عام 2006. ولكن عندما بدأت انتخابات اللجنة الدائمة للمكتب السياسي في مؤتمر الحزب السنوي الخامس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، حصل كلا الحزبين على المجموع نفسه تقريباً، وأخفق هيو جينتاو في جعل صنيعته (شخص يحميه صاحب السلطة ويرعاه) لي كياكينغ خليفة له.

ولكن في لغة السياسة يرجح ميزان القوة الآن كفة اليسار: ففي نهاية عام 2005، نشر هيو جينتاو وون جيا باو «الخطة الخمسية الحادية عشرة»[34]، وهي خطتهما لبناء «مجتمع منسجم». هذا التقرير - الذي يستند إلى بحث أجرته عشرات من الفرق التي تضم مسؤولين

حزبيين، أُرسلوا لدراسة السياسة الاجتماعية في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وإفريقيا- أشار إلى تغير واضح في الطريقة التي أصبحت تفكر فيها البلاد حيال مستقبلها الاقتصادي؛ فالمرة الأولى منذ بداية عهد الإصلاح في عام 1978. لا يُوصف النمو الاقتصادي على أنه هو الهدف الأول للدولة الصينية. بل حل مكانه هدف أشمل، ألا وهو «التنمية» التي يُعرّفها القادة الصينيون الآن على أنها «إعطاء الأولوية للشعب» يرين ويبن (yiren weiben) مع احترام البيئة الطبيعية. فهم تحدثوا عن تقديم نموذج إسكندينا في الرفاهية الاجتماعية، مع وعود بزيادة تدريجية كل عام تقدر بـ 20 في المئة من أموال تخصص للرواتب التقاعدية، وإعانات العاطلين عن العمل، والضمان الصحي، وإجازات الأمومة.

أما فيما يخص الريف الصيني، فقد وعدوا «بريف اشتراكي جديد»، يجري فيه تخفيض الضرائب التعسفية، وتحسين قطاعي التعليم والصحة. كذلك تعهدوا بخفض استهلاك الطاقة بنسبة 20 في المئة لكل وحدةٍ من الناتج المحلي الإجمالي، وبتقديم مؤشرات أداء جديدة لمسؤولي الحزب، تؤكد على القيم البيئية والاجتماعية، إضافة إلى النمو الاقتصادي. وقد تم التركيز أكثر على تغير توجّه سياسة الصين، عندما قام مؤتمر الحزب عام 2007 بتقديس «مفهوم التنمية العلمية» لهيو جينتاو القريب من اليسار في دستور الحزب، كما يقدس أفكار ماو تسي تونغ ودنغ شياوبينغ؛ لم يستطع سلفه جيانغ زيمين تحقيق إنجاز كهذا

عندما كان في السلطة.

على الرغم من أنه لا يزال يجري العمل على التفاصيل، لكن الخطة الخمسية الحادية عشرة هي نموذج عن رأسمالية النهر الأصفر. فهي منذ عهد جانغ وبينغ والإصلاحيين الأوائل تحتفظ بفكرة التجريب الدائم -بعملية الإصلاح التدرّيجي بدلاً من المعالجة بالصدمة- وهي تتفق معهم أن السوق هو الذي سيدفع عجلة النمو الاقتصادي بدلاً من الدولة. وتستمد من «اليسار الجديد» قلقه حيال البيئة والتفاوت الاجتماعي، وبحثه عن مؤسسات جديدة تستطيع أن تزاوج بين التعاون والمنافسة. فهي تطرح تحدياً مباشراً لفسلفة «العالم المسطح» التي تنتهجها التنمية الرأسمالية الحرة عبر التأكيد على التزام الدولة بتوزيع عائدات النمو وتوفير الخدمات الاجتماعية. هذا التعهد بتحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على سيطرة الدولة، يحوّل رأسمالية النهر الأصفر إلى منارة تهتدي بها حكومات الدول النامية في أنحاء العالم. قد لا تعتزم الصين الإجهاز على سيطرة الاقتصادات الأنغلو سكسونية-ولكن إذا انطلقت المرحلة الثانية من المعجزة الاقتصادية الصينية، فقد تتمكن مرة أخرى من قلب التفكير العالمي بشأن التنمية الاقتصادية رأساً على عقب.